(المحاضرة الأولى)

المحور الأول:النقود: تطورها، أشكالها ووظائفها.

1/ نشأة النقود و تطور استعمالها:

إن ظهور النقود وتطور استخدامها كان نتيجة للتطور الذي عرفته المجتمعات انطلاقا من مرحلة الاقتصاد المعاشي (الكفاف) أين كان الإنسان ينتج كل ما يحتاج إليه من أجل المحافظة على البقاء، و مع ظهور التخصص و تقسيم العمل أصبحت كل جماعة تتخصص في نشاط معين حسب الظروف المتوفرة و الموارد المتاحة و بذلك بدأت فكرة التبادل تتبلور نتيجة تنوع الحاجات الإنسانية من جهة و وجود الفائض الإنتاجي من جهة أخرى و هكذا بدأت الجماعات تحتك فيما بينها و تتبادل فائض منتجاتها (منتجات فلاحية مقابل منتجات صيدلية)وقد عرفت هذه الطريقة بالمقايضة و هي تعني مبادلة السلع و الخدمات بعضها ببعض بطريقة مباشرة دون وجود وسيط .

من الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة نذكر:

1- صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين رغبات الأفراد: من الصعب أن يجد البائع من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته و يملك في ذات الوقت السلعة أو الخدمة التي يبحث عنها عند المشتري خاصة مع اتساع حجم السوق.

2- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة: إن اختلاف السلع فيما بينها من حيث الحجم و الطبيعة و طريقة الاستخدام تزيد من صعوبة المبادلة فمثلا إذا أراد شخص مبادلة بيت بكمية من السلع الصغيرة (كالأقمشة، الحبوب.... .)فإنه من الصعب أن يجد شخص يريد مبادلته و يملك كل الأنواع المطلوبة و من غير الممكن أن يجزئ بيته بين عدد من الأشخاص.

3- صعوبة التوصل إلى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض: (صعوبة تقويم السلع و الخدمات) بسبب كثرة السلع والخدمات الموجودة أمامنا يصعب تنسيبها لبعضها البعض لمعرفة قيمها دون توافر وحدة حساب مشتركة يمكن بواسطتها تحديد أثمان السلع والخدمات المختلفة والمتنوعة، كما أن التقدير بهذه الطريقة يجعل من الصعب على الأفراد تقدير الأرباح و الخسائر و تقدير الثروات.

4- عدم توافر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة: ففي ظل نظام المقايضة الطريقة الوحيدة للاحتفاظ بالقوة الشرائية هي تخزين السلع و لما كانت الصعوبات التي توافق هذه العملية من شروط و ظروف التخزين بالإضافة إلى عدم قابلية بعض السلع للتخزين بسبب خصائصها كتلفها أو عدم قابلية تجزئتها أصبحت ثروات الأشخاص مهددة.

إذن في ظل تزايد عيوب نظام المقايضة و الصعوبات التي واجهته خاصة مع تطور الحياة الاقتصادية و زيادة التخصص و تقسيم العمل فيما بين الأفراد و الجماعات، كان لابد

من إيجاد وسيلة أو أداة يمكن بواسطتها تفادي هذه العيوب و في ذات الوقت تساعد على تسهيل عملية التبادل و تيسيرها، فكانت النقود هي تلك الوسيلة.

2/ تعريف النقود:

هناك عدة تعاريف للنقود اختلفت باختلاف المفكرين و المداخل المتبعة في وضع هذه التعاريف فهناك تعاريف قانونية و أخرى وظيفية و هناك أيضا تعاريف فنية إلى جانب التعريف من المنظور الاقتصادي.

- فمن وجهة النظر القانونية: تعرف النقود على أنها ذلك الشيء الذي يحدده القانون على أنه كذلك، و أيضا في هذا الإطار تعرف النقود على أنها ذلك الشيء الذي تتوفر فيه القدرة على إبراد الذمة، و تمتعها بالقبول العام على الوفاء بالتزامات داخل المجتمع.

- أما من وجهة النظر الوظيفية: فيمكن تعريفها على أنها كل ما تستطيع أن تفعله النقود، وبعبارة أخرى النقود تعني أي شيء يلقى القبول العام كوسيط في التبادل و مقياس للقيمة ووسيلة لتخزين القيم و أداة لتسوية المدفوعات الآجلة.

- أما من وجهة النظر الفنية: فتعتبر النقود مجرد أداة فنية اكتشفها الإنسان ليتخلص من عيوب المقايضة، أي أنها وسيلة و ليست غاية مباشرة النشاط الاقتصادي في العملية الاقتصادية، و بالتالي فهي مجرد تابع للسلع و الخدمات و خادم لتدفقات رؤوس الأموال.

- أما من المنظور الاقتصادي: فهي تعرف على أنها الوسيلة التي تمنح لصاحبها القدرة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته و شراء التزاماته فهي أصل كامل للسيولة و تملك قوة إجبار و مقبولة قبولا عاما في جميع الاقتصاديات و تعتبر إحدى أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها السلطات النقدية كأدلة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

3/ علاقة النقود ببعض المفاهيم:

سوف نتعرف على علاقة النقود ببعض المفاهيم المهمة في الاقتصاديات المعاصرة كالثروة، السيولة، شبه النقود و عرض النقود كما يلي:

أ- النقود و الثروة: النقود هي جزء من الثروة لدى الأفراد و المؤسسات على السواء و لا تعتبر جزء من الثروة القومية على المستوى الاقتصادي القومي لأن معظم النقود المستعملة حقوق على أصول حقيقية.

ب- النقود و السيولة: عند بحث العلاقة بين النقود و السيولة فإننا يجب أن نتذكر أن النقود تختص دون غيرها من السلع و الأصول الحقيقية و المالية بخاصيتين:

- أنها لا تدر أي دخل للمحتفظين بها على عكس الأصول الأخرى (كالآلات).
- كما أن الاحتفاظ بها أمر مرغوب فيه من قبل الأراد و المؤسسات باعتبارها أصل كامل للسيولة.

فالسيولة هي سرعة سيل الأصل، و النقود هي للسيولة 100%.

ج- النقود و شبه النقود: إن مكونات النقود من الناحية العملية هي العملة الورقية أو القطع المعدنية المتداولة و هذه ما يطلق عليها بوسائل الدفع، و هناك إلى جانب وسائل الدفع نجد ما يسمى بأشباه النقود وهي كل وديعة لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب، وتستلزم وقت حتى يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة مثل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع بإخطار وغيرها من المدخرات.
و أشباه النقود من الأصول الأخرى الأكثر سيولة تكون لنا ما يسمى بالعوامل المؤثرة في وسائل الدفع.
د- النقود و عرض النقود: يطلق على عرض النقود السيولة المحصلة أو السيولة النقدية بمعناها الضيق و الواسع، و ينطوي عرض النقود على عدة أنواع نرمز لها بـ: Mوهذه الأنواع هي:
M3, M2, M1 و تسمى بالمجموع النقدي أما:M4 فيسمى بالمجموع المالي للسيولة الإجمالية.

4/ وظائف النقود:

يمكن أن نقسم وظائف النقود حسب درجة تطور النشاط الاقتصادي إلى قسمين:

أولا: الوظائف التقليدية للنقود:

إن الوظائف الأساسية للنقود تتمثل في استخدامها:
أ- كوسيط للمبادلة: فقبول الجميع لها قبولا عاما مكنها من أن تكون وسيطا صالحا لإتمام عمليات التبادل بين السلع و الخدمات.
ب- كمقياس للقيمة: الوظيفة الثانية للنقود هي كونها مقياس للقيمة تمكن الأفراد و الجماعات بموجبها من تحديد أثمان و قيم مختلف السلع و الخدمات.
ج- النقود مستودع للقيمة: أي أنها وسيلة يمكن بها اختزان قيم السلع و الخدمات المختلفة لفترة لاحقة، بمعنى إمكانية استخدام النقود بديلا عن السلع العينية التي تشبع حاجة استهلاكية أو إنتاجية للأفراد و الجماعات.
د- النقود وسيلة للدفع الآجل: أي يمكن استخدام النقود كوسيلة لتسديد ما بدمتهم من ديون، فكما أنها صالحة لتسوية المبادلات الآنية فإنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضا باعتبارها مبرئة للذمة بالنسبة لأي نوع من أنواع الالتزامات المالية.

ثانيا: الوظائف الحديثة للنقود:

تعبر هذه الوظائف عن علاقة بين النقود و النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة وهي تختلف عن الوظائف السابقة، و التي تتمثل في:
أ- النقود و سيلة لتوزيع الدخل: وذلك من خلال ما تمنحه لحاملها من خيارات في توزيع موارده بين الادخار و الإنفاق الحالي، بين شراء سلعة أو أخرى، بين هذه الخدمة و باقي الخدمات.

ب- النقود وسيلة لإعادة توزيع الدخل: تقوم النقود بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد و بين القطاعات الاقتصادية، فالارتفاع العام لمستويات الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود لا يحدث بنفس الدرجة في جميع القطاعات الاقتصادية.

ج- النقود وسيلة للسيطرة و التحكم: يقوم اليوم مالك النقود في الاقتصاد الحديث بفرض قراراته و أرائه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تمثل المصارف اليوم موطن القوة و التحكم في مجال تمويل الاقتصاد أو فرض علاقات اقتصادية معينة أو تمنع عن هذا التمويل و هي بذلك تفرض وضعا اقتصاديا و اجتماعيا معينا.

5/ خصائص النقود:

يمكن تلخيص خصائص النقود فيما يلي:

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه.
- أنهاوسيلة صالحة و ملزمة للحصول على السلع و الخدمات و التسوية و إيفاء الديون.
- أنها وسيلة تتمتع بالعمومية أو العالمية، بالتالي إمكانية استعمالها في أي معاملة أو أي عملية شراء بدون تحديد نوع المعاملة أو نوع الشراء.
- سهولة حمل و نقل الوحدات النقدية.
- أن تكون قابلة للاستدامة أي أن تتحمل بقدر كبير التعرض للتلف الذي يكون نتيجة التداول.

6/ أشكال (أنواع) النقود:

لقد عرفت النقود من خلال تطور النشاط الاقتصادي عدة أشكال تمثلت في:

أ- النقود السلعية: وهي أول شكل من أشكال النقود، كان يتم فيها استخدام بعض السلع كنقد منها الملح... و قد تخلى المجتمع الإنساني عن استخدامها منذ عهد طويل نظرا لما شابها من عيوب.

ب- النقود المعدنية: و كانت المعادن النفيسة و على رأسها الذهب و الفضة أول السلع التي استخدمت كنقود عل المستوى العالمي ثم الداخلي و ذلك نظرا لما تتمتع به هذه السلع من خصائص مما جعلها مقبولة و مفضلة.

ج- النقود الورقية (القانونية): و تتميز هذه النقود بعدم قابليتها للتحويل إلى ذهب و هي نقود إلزامية بقوة القانون و تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

1- النقود الحكومية (المساعدة): وتقوم بإصدارها وزارة المالية بفئات صغيرة القيمة لتسهيل عمليات التبادل و تسديد المدفوعات صغيرة القيمة و تأخذ شكل مسكوكات معدنية أو نقود ورقية ذات فئات صغيرة القيمة.

2- البنكنوت: وهي عبارة عن أوراق نقدية يصدرها البنك المركزي للدولة، بحيث تعتبر أوراق البنكنوت خصوم على البنك المركزي كما أنه يتحتم عليه الاحتفاظ بأصول مساوية تماما في قيمتها لقيمة ما أصدره من بنكنوت و تسمى هذه الأصول بالغطاء النقدي.

د- النقود الكتابية (نقود الودائع): وهي عبارة عن قيم الحسابات التي تحتفظ بها البنوك أو الودائع، حيث يقوم القيد و التدوين بسجلات البنك و دفاتره مقام انتقال الذهب أو الأوراق النقدية من يد إلى أخرى، مستخدمة في ذلك أدوات أهمها "الشيك" و بشكل أقل "الأمر بالتحويل".

ه- النقود الإلكترونية: فقدت النقود خلال تطورها شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الإلكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو غيرها، فالنقد الإلكتروني هو عبارة عن حامل إلكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذا النقد والأصل إن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة.

وتتمثل في البطاقات البلاستيكية بأنواعها المختلفة والتي تتيح العديد من المعاملات كالمسحوبات النقدية مثل الأجور والسحب من الحسابات المختلفة كبديل عن أوامر الدفع والشيكات.

وتتجسد النقود الالكترونية في صورتين:

- البطاقات مسبقة الدفع المعدة للإستخدام في أغراض متعددة، وتسمى بطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية وهي الشكل المعورف والاكثر انتشارا.

- آلية الدفع مختزنة القيمة أو مسبقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، ويطلق عليها نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية.

- **أنواع بطاقات الدفع الالكتروني :** من بين أهم بطاقات الدفع الالكتروني، نذكر الأنواع التالية :
  - بطاقات الائتمان (Credit Cards).
  - بطاقات الدفع الفوري (Debit Cards).
  - بطاقات التحويل الالكتروني (EFT-Pos Cards).
  - بطاقات الصراف الآلي (ATM Cards).

هذا وتصدر بطاقات الدفع الالكتروني من قبل مؤسسات أو بنوك ذات ثقة تضمن تعاملات العميل في شبكة التعامل بالبطاقات –خاصة بطاقات سحب الأموال- .

و قد ارتبطت بهذه الأنواع المختلفة من النقود نظم وقواعد نقدية مختلفة.

7/ النظم النقدية :

يقوم مفهوم النظام النقدي على ما يلي:

- جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما (نقود ورقية، مسكوكات، ودائع).
- جميع المؤسسات ذات السلطات و المسؤوليات المتعلقة بخلق و تدمير النقود.

(فالمؤسسات الحكومية تتمثل في الخزينة العامة- وزارة المالية- والبنك المركزي و البنوك التجارية).

- جميع القوانين و القواعد و التعليمات التي تحكم الخلق و التدمير.

(و التي تهدف في عمومها إلى جعل كمية النقود قادرة على الدفع بالاقتصاد القومي إلى تحقيق أهداف الاستخدام الشامل و استقرار المستوى العام للأسعار و النمو المستمر بمعدلات عالية).

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النظام النقدي على المستويين المحلي والدولي كما يلي:

***على المستوى المحلي:** هو مجموعة الاجراءات والقواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، والتي من شأنها ضبط إصدار وسحب النقد الأساسي من التداول، إضافة إلى عملية ضبط خلق وإلغاء أنواع أخرى من النقد كنقود الودائع.

***أما على المستوى الدولي:** فهو مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي تتواجد في ظلها وسائل دفع كفيلة بتسوية الحسابات الدولية.

وقد عرف العالم العديد من الأنظمة النقدية المختلفة يمكن توضيحها في المخطط التالي:

مخطط يوضح الأنظمة النقدية المختلفة.

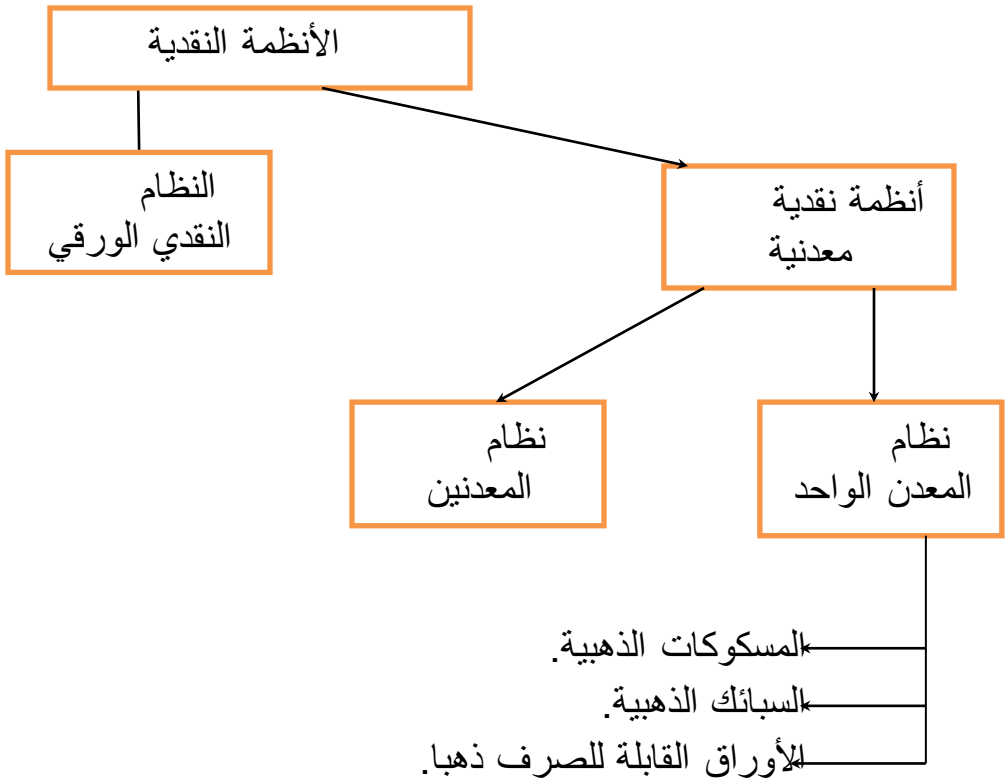

1-7/ الأنظمة النقدية المعدنية: تقوم قاعدة النقد المعدني على اعتبار المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) الأساس الذي تنتهي إليه كل أنواع النقود الأخرى أي اعتبارها أساس لحساب القيم الاقتصادية.

و نميز هنا بين نظامين: نظام يقوم على أساس معدن واحد (الذهب أو الفضة) ويعرف بنظام المعدن الواحد و نظام يقوم عليهما معا (ذهب و فضة) و يعرف بنظام المعدنين.

أ- نظام المعدن الواحد: وهو نظام ترتبط فيه وحدة النقد بقيمة معينة من الذهب والفضة.

وقد اتخذت قاعدة الذهب عدة أشكال تمثلت في:

- نظام المسكوكات الذهبية: يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تداولت في ظله المسكوكات الذهبية على شكل قطع ذهبية متماثلة الوزن و العيار وعليها ختم السلطات النقدية.(قيمة القطعة الذهبية كنقد تتساوى مع قيمتها السلعية).

و من أهم الشروط التي قام عليها هذا النظام:

- تحديد المحتوى الذهبي للوحدة النقدية بموجب قانوني.
- حرية سك العملة.
- حرية الصهر (التذويب).
- قابلية تحويل العملة المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت الذهبي.
- حرية استيراد و تصدير الذهب.

- نظام السبائك الذهبية: و تعني وضع الذهب في شكل سبائك لدى البنك المركزي على أن يصدر البنك أوراق البنكنوت كأوراق نقد متداولة بدلا من تداول المسكوكات نفسها، مع الإبقاء على قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطة النقدية.

و تكمن الأهداف الأساسية لاتباع هذا النظام فيما يلي:

- الاقتصاد في الاستعمال النقدي للذهب، والحفاظ على الاحتياطي الذهبي.
- تجنب الوقوع في أزمة عدم كفاية الاحتياطي الذهبي لمقابلة احتياجات التداول النقدي.
- تجنب وقوع البنوك المركزية في أزمة عدم القدرة على تلبية طلب تحويل البنكنوت إلى ذهب.

- نظام الأوراق القابلة للصرف ذهبا: وفي ظل هذا النظام تصبح العلاقة غير مباشرة بين النقد الورقي والذهب من خلال نقد أجنبي آخر قابل للتحويل إلى ذهب.

ولعل من أهم شروط هذا النظام ما يلي:

- تعريف (العملة) الوحدة النقدية المحلية بالنسبة إلى نقد أجنبي قابل للتحويل إلى ذهب .
- قابلية تحويل النقود الورقية المحلية إلى العملة الأجنبية لدى السلطة النقدية بالسعر المحدد قانونيا.
- احتفاظ السلطات النقدية باحتياطي من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال (التحويل).

ومن أسباب ظهوره:- إيداع الدول النامية لاحتياطها الذهبي كودائع لدى بنوك أجنبية حتى تدر العوائد.

- تنامي الشعور عند الأفراد بأن قيمة العملة و قوتها في الأسواق الدولية يتحدد من خلال القوة الإنتاجية للمجتمع و لا تحددها أرصدة الذهب.

ب- نظام المعدنين:

إن هذا النظام قائم أساسا على كل من معدني الذهب و الفضة في تنظيم التداول النقدي و ذلك من خلال:

1- تعريف وحدة النقد بوزن معين من كلا المعدنين بموجب قانوني مما يحدد العلاقة بين قيمة كل من الذهب و الفضة.

2- القوى الوفائية غير المحدودة لكلا المعدنين في تسوية جميع الالتزامات.

3- حرية سك العملة بالنسبة للأفراد الذين يملكون الذهب أو الفضة أو الاثنين معا.

2-7/ النظام النقدي الورقي: يمكن القول أن النظام الورقي ساد جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن وهو قائم على عدم إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، وأصبحت السلطة النقدية هي المسؤولة عن إدارة كمية النقود المصدرة حسب الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.